

قالت مسؤولة في الشرطة البلدية بمدينة نيس: إنها تعرضت لضغوط من وزارة الداخلية الفرنسية؛ لتغيير محتوى تقرير عن الانتشار الأمني مساء هجوم 14 يوليو الذي أوقع 84 قتيلًا في نيس.

ورد وزير الداخلية برنار كازنوف مندداً بـ"الانتهاكات الخطيرة" للشرطة، معلناً رفع دعوى عليها بتهمة "التشهير". وأكدت سانديرا بيرتن التي تدير مركز المراقبة عبر الكاميرات التابع لشرطة نيس، في مقابلة مع صحيفة "الوجورنال دو ديمانش" أنها استقبلت غداة الهجوم مفوضاً "مبعوثاً" من وزارة الداخلية "وضعها على اتصال" مع الوزارة.

وقالت إنها تعرضت "للمضايقة لمدة ساعة" وطلب منها أن تفصل في تقرير حول لقطات مساء 14 تموز/يوليو وجود الشرطة البلدية و"أن تذكر بدقة أنه يمكن مشاهدة الشرطة الوطنية في نقطتين ضمن فرق الانتشار الأمني".

وأضافت المسؤولة في الشرطة البلدية لمدينة نيس "ربما كانت الشرطة الوطنية موجودة، لكنها لم تظهر في أشرطة الفيديو (..) لقد طلب مني أن أؤكد موقعين محددتين للشرطة الوطنية لم أشاهدتهما على الشاشة".

وكانت صحيفة ليبيراسيون أكدت الخميس، أن سيارة واحدة تابعة للشرطة البلدية وليس الشرطة الوطنية، كانت تغلق مدخل منطقة المشاة في جادة "بروميناد ديزنغليه" حين دهس المهاجم بشاحنته الحشود مساء 14 تموز/يوليو.

وأكد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الجمعة ثقته في وزير الداخلية، وواعد مجدداً بـ"الحقيقة" و"الشفافية" بشأن الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها يوم الهجوم.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 25/07/2016

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com